

التمويل البنكي للاستثمارات السياحية في ولاية بومرداس
الواقع والتحديات

Bank Financing For Tourism Investments In The city Of Boumerdes
Reality And Challenges

د. نصيرة دردر

نسيمة قرنان

مخبر الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات. جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر. *

جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

derdern16@gmail.com

n.guernane@univ-boumerdes.dz

تاريخ القبول: 2021/03/02

تاريخ الاستلام: 2021/01/18

مستخلص:

الوعي المتزايد بدور السياحة في دعم الاقتصاد وتحقيق الرفاه الاجتماعي، جعل العديد من دول العالم تقدم على إيجاد آليات تمويلية مختلفة للنهوض بالاستثمارات السياحية، وتعد المنظومة البنكية حلقة حيوية في سلسلة تمويل السياحة، خاصة في الجزائر، وذلك في ظل ضعف سوق رأس المال وتزايد عجز ميزانية الدولة نتيجة لانخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014. بينت دراسة واقع التمويل البنكي لقطاع السياحة في ولاية بومرداس، محدودية التمويل البنكي للاستثمار السياحي في المنطقة، مما سمح لنا باقتراح مجموعة من الآليات التمويلية التدعيمية، تم استنباطها من تجارب الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء في هذا المجال، ومنها: بنوك وصناديق الاستثمار المتخصصة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، البنوك التشاركية، شريطة توفير مناخ استثماري، قانوني وتشريعي محفز وملائم لتبني كل من هذه الآليات. الكلمات المفتاحية: استثمار سياحي، تجارب دولية، تمويل بنكي، الآليات الداعمة للتمويل البنكي، قطاع السياحة في ولاية بومرداس.

تصنيف JEL: O55؛ O52؛ Z32؛ G21.

Abstract:

The increasing awareness of the role of tourism in supporting the economy and achieving social welfare has made many countries advance to find different financing mechanisms to promote tourism investments. Moreover, the banking system is a vital link in the tourism financing chain especially in

light of the week capital market and the growing budget deficit caused by the oil price collapse since 2014.

The study titled "the reality of bank financing for the tourism sector in Boumerdes" showed the limited bank funding for tourism investments in the region; which allowed us to suggest a set of alternative financing mechanisms, drawn from the experiences of both developed and underdeveloped countries in this field including specialized banks and investment funds, partnership between the public and private sectors, and participatory banks. The use of these mechanisms requires an appropriate legal and legislative investment climate in order to be adopted.

Keywords: tourism investment, international experiences, bank financing, mechanisms supporting bank financing, the tourism sector in boumerdes.

Jel Classification Codes: O55 ؛ O52؛ Z32 ؛G21.

المقدمة:

يعد قطاع السياحة أحد أهم الموارد الاقتصادية في العديد من دول العالم، فحسب المنظمة العالمية للسياحة تقدر مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بـ 9.8 % متفوقا بذلك على العديد من القطاعات الأخرى على غرار صناعة السيارات، الصناعة البترولية والصناعة الغذائية، كما تقدر مساهمته في خلق مناصب الشغل في العالم في حدود 9% (Cahiers français, 2016, p. 8)، أهمية هذا القطاع دفعت بمختلف الدول، خاصة تلك التي تتوفر على المقومات السياحية اللازمة، بتبني قطاع السياحة كقطاع استراتيجي وخصه بالدعم المالي المناسب وكذلك الرفع من نسبة الاستثمار في هذا القطاع، حيث جذب هذا الأخير استثمارات رأسمالية بقيمة 940.9 مليار دولار أمريكي في عام 2018، و ارتفع بنسبة 4.4% في عام 2019، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 4.2% على أساس سنوي على مدى السنوات العشر القادمة ليصل إلى 1.489.5 مليار دولار أمريكي في عام 2029 (World Travel & Tourism Council, 2019, p. 5).

في ظل انهيار عائدات الجزائر من المحروقات، وبالنظر لما تزخر به البلاد من إمكانات سياحية على كافة الأصعدة والتي تؤهلها من جهة لتكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى وتمكنها من جهة أخرى من توفير مبالغ مالية معتبرة لخزينة الدولة، وجدت السلطات الجزائرية نفسها مجبرة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتي من شأنها تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، وهذا من خلال التعويل على قطاعات أخرى وعلى رأسها قطاع السياحة ودعمه خاصة بالتمويل الضروري.

لكن كون الجزائر تعاني منذ 2014 من عجز في الميزانية العمومية، إضافة لضعف السوق المالية، تبقى الوسيلة التمويلية المعول عليها بامتياز للنهوض بقطاع السياحة هي المنظومة البنكية.

إدراكا منها بأهمية دور الاستثمار السياحي في النهوض بالاقتصاد الوطني، سطرت السلطات الجزائرية جملة من الإجراءات لتحفيز الاستثمار السياحي في الجزائر، جاء على رأسها تكليف مجموعة من البنوك بدعم الاستثمارات السياحية من خلال حثها على إدراج التمويل السياحي في سياساتها الائتمانية. في هذا الإطار، تعد ولاية بومرداس من الولايات التي تزخر بكل المقومات السياحية الضرورية للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية التي أملتتها السلطات الجزائرية على البنوك لتشجيع إقدامها على تمويل هذا القطاع. من خلال ما سبق، يمكن طرح إشكالية الدراسة والمتمثلة فيما يلي: ما هو واقع وتحديات التمويل البنكي للاستثمار السياحي في ولاية بومرداس؟

الأسئلة الفرعية : وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار السياحي؟
 - ما هي آليات التي تتبناها البنوك لتمويل للاستثمار السياحي؟
 - كيف تدعم الدول المتقدمة، الناشئة والمتخلفة التمويل البنكي للاستثمار السياحي؟
 - ما هو واقع التمويل البنكي للقطاع السياحي في ولاية بومرداس؟
 - كيف يمكن تفعيل التمويل البنكي لقطاع السياحة في ولاية بومرداس؟
- الفرضيات: من خلال هذه الدراسة ستعمل على اختبار الفرضيتين التاليتين:
- إجراءات تحفيز التمويل البنكي للاستثمار السياحي التي سطرتها السلطات الجزائرية لم تكن كافية للنهوض بقطاع السياحة في ولاية بومرداس؛
 - تفعيل التمويل البنكي للاستثمار السياحي في الولاية محل الدراسة يقتضي وجود إرادة حقيقية للدولة الجزائرية لفرض آليات تمويلية جديدة.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التمويل البنكي للاستثمار السياحي في ولاية بومرداس وتحديد الآليات التمويلية الضرورية لتفعيل التمويل البنكي لقطاع السياحة في ذات الولاية وذلك بناء على دروس مستوحاة من تجارب أجنبية.

منهج الدراسة: تماشيا مع طبيعة الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل عرض مختلف الآليات التمويلية الممكنة للاستثمار السياحي، كما تم اعتماد أسلوب دراسة حالة، الأولى

كانت لدراسة تجارب دولية لبعض البلدان المتخلفة والمتقدمة في مجال دعم التمويل البنكي لقطاع السياحة، والثانية كانت للوقوف على واقع وتحديات التمويل البنكي للاستثمار السياحي في ولاية بومرداس باعتبارها ولاية سياحية بامتياز، حيث قمنا بإسقاط الدروس المستوحاة من التجارب الدولية على الواقع الجزائري بهدف تحديد آليات تمويلية جديدة تساهم في تفعيل التمويل البنكي لقطاع السياحة. ولإنجاز الدراسة تم تبني الخطة التالية:

- 1- التمويل البنكي للاستثمار السياحي.
- 2- الآليات الداعمة والمرافقة للتمويل البنكي للاستثمار السياحي.
- 3- تجارب الدولية في تمويل الاستثمار السياحي.
- 4- واقع التمويل البنكي للقطاع السياحي في ولاية بومرداس.
- 5- تحديات التمويل البنكي لقطاع السياحي بولاية بومرداس.

1- التمويل البنكي للاستثمار السياحي.

الاستثمار السياحي أحد أوجه الاستثمارات التي تعنى بها البنوك وتخصصها بأشكال متعددة من التمويلات والتي تتوافق مع طبيعته والاستراتيجية المحددة له.

1-1- مفهوم الاستثمار السياحي: الاستثمار السياحي جزء لا يتجزأ من الاستثمار الكلي للبلد، وهو وسيلة ضرورية للنهوض بالقطاع السياحي لما يوفره من شروط أساسية لتنمية وتطوير هذا القطاع، ورفع مكانته في الاقتصاد، والمنظمة العالمية للسياحة عرفت الاستثمار السياحي بأنه تلبية حاجيات السياح والمواقع المضييفة إلى جانب حماية الفرص للمستقبل وتوفيرها، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة. (العاني، 2008، الصفحات 5-6)

على ضوء ما جاءت به المنظمة العالمية للسياحة، يتميز الاستثمار السياحي بكونه:

- لا يتمثل فقط في إنشاء الفنادق، وإنما يشمل الاستثمار السياحي مختلف النشاطات المرتبطة مباشرة بقطاع السياحة كبناء الوحدات الفندقية، الوحدات شبه الفندقية، تحسين البنية التحتية السياحية الخاصة مثلا بالنقل وشبكة الاتصال؛
- الاستثمار السياحي المادي نوعان مباشر وغير مباشر، يتمثل الاستثمار المادي المباشر في القطاع السياحي أساسا في بناء فنادق ومدن سياحية، أما الاستثمار المادي غير المباشر فيخصص تشييد طرق وبناء مطارات؛

- إلى جانب الاستثمار السياحي المادي يوجد استثمار سياحي غير المادي والمتمثل في التكوين، التسويق، الترويج والإعلام؛
 - الاستثمار السياحي يمكن أن يخص العرض السياحي كالفنادق والمنتجعات والمطاعم في المناطق الأثرية الجاذبة للسياح أو يخص الطلب السياحي كشركات التسويق والترويج والإعلام؛
 - يتطلب الاستثمار السياحي أموال ضخمة و قروض متوسطة وطويلة الأجل، مما يستدعي تقديم تحفيزات لجذب المستثمرين لهذا القطاع الذي يعتبر من القطاعات المكثفة برأس المال؛
 - إضافة لتحقيق الربح، يهدف الاستثمار السياحي إلى زيادة معدلات التشغيل والارتقاء بمستوى المعيشة لسكان المناطق المستقبلية للسياح إلى جانب ضمان الحفاظ على الموروث السياحي.
- 2-1- أشكال التمويل البنكي:** يحتاج كل مشروع استثماري إلى رؤوس أموال في مراحله الأولى من أجل الإنشاء أو أثناء مرحلة التطور والتوسع، وتعد المنظومة البنكية من أهم مصادر تمويل الاستثمار السياحي، حيث يمكن أن تتدخل البنوك من خلال عدة أشكال.
- 1-2-1- القروض البنكية:** تتمثل القروض البنكية المخصصة بتمويل الاستثمار السياحي في:
- القروض متوسطة الأجل: تتراوح آجالها بين سنة و خمس سنوات، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية و خاصة بعض العمليات الرأسمالية للمشاريع السياحية مثل شراء آلات ومعدات جديدة وكذا وسائل النقل، و نظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، بالإضافة إلى المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، فعادة ما تكون هذه القروض مكفولة بضمان معين و يتم تسديدها على دفعات من أجل حماية كل من المقرض والمقترض. (لطرش، 2003، صفحة 74)
 - القروض طويلة الأجل: هي القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة، وتمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، أو بناء الفنادق والمرافق السياحية، وإقامة مشاريع جديدة. (الرشيد و جودة، 1999، صفحة 104)
- طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية بسبب طول مدتها ومبالغها الضخمة، وبالتالي فإنها تقدم عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية والبنوك السياحية، ومن الخيارات الممكنة أيضا للحد من المخاطر أن تشارك عدة بنوك في عملية التمويل وبالتالي في تحمل المخاطر أو طلب ضمانات حقيقية تفوق قيمتها مبلغ التمويل.

1-2-2- التمويل الإيجاري: تعتبر عمليات التمويل الإيجاري إحدى العمليات الرئيسية التي تمارسها البنوك، إما بشكل مباشر أو من خلال فتح فروع أو مؤسسات مالية متخصصة في هذا النوع من أنواع الائتمان. وهو عملية يقوم بموجها البنك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة صاحب المشروع السياحي على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار. التأجير كمصدر تمويلي للمؤسسة السياحية يعوضها عن الاقتراض لامتلاك الأصل المستأجر، ومن خلال عقد الإيجار تعفى المؤسسة السياحية من استعمال مواردها المالية كما تعفى من مهمة البحث عن الأموال الخارجية للاستثمار، لكن تكون ملزمة بدفع إيجار (دوري) للبنك ضمن تغطية تكلفة التجهيزات وتحقيق عائد معدله قريب من معدل الفائدة. (حلبوص، 2014، صفحة 214)

2- الآليات الداعمة والمرافقة للتمويل البنكي للاستثمار السياحي.

هناك مجموعة من الآليات التي يمكن الاستئجار بها من أجل دعم التمويل البنكي للاستثمار السياحي، ولكل منها ميزة معينة.

1-2- صناديق ضمان القروض كآلية لتدعيم التمويل البنكي للاستثمار السياحي: تتميز الاستثمارات السياحية بعدم استقرار العائدات المنتظرة للمشروع، فهي تتأثر بالوضعية الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلاد، إلى جانب موسمية النشاط السياحي وقلة أو ضعف كل من الضمانات والمؤهلات المالية لصاحب المشروع مما يجعل القطاع معرض لدرجة عالية من المخاطر، كل هذه المعوقات تجعل من التمويل البنكي أمرا صعبا. لذلك لجأت مختلف الاقتصاديات لإيجاد صناديق ضمان القروض لترافق البنوك وتدعم التمويل البنكي.

صناديق ضمان القروض هي عبارة عن مؤسسات مالية حكومية أو خاصة تعمل على دعم التمويل البنكي، من خلال معالجة أكبر مشكل تعاني منه عملية تمويل الاستثمارات والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على تمويل من البنوك، كما أنها تقوم بتحمل مخاطر عدم التسديد في حالة عجز الجهة المقترضة. (محسن، 2017، صفحة 15)

كما تقوم صناديق ضمان بتقديم مجموعة من خدمات الدعم الفني لصاحب المشروع الاستثماري والمتمثلة أساسا في المساعدة على إعداد البيانات المحاسبية، وخدمات تطوير الأعمال التي من شأنها تحسين قدرة صاحب المشروع على التعامل مع متطلبات النظام البنكي ومختلف المؤسسات التمويلية وتقديم خدمات استشارية لرفع القدرات التنافسية وزيادة الإنتاجية وخدمات وضع خطط العمل وبناء القدرات. (مقابله، 2017، صفحة 13)

2-2- صناديق الاستثمار كآلية مبتكرة لدعم لتمويل البنكي للاستثمار السياحي: عادة ما تلجأ البنوك لإنشاء صناديق استثمار، أو المساهمة في إنشاء صناديق استثمار لتمول قطاع السياحة. وتعمل البنوك بذلك على المساهمة بدعم المؤسسة السياحية ماليا وتزويدها بالخبرة في مجال التسيير إلى جانب تحسين نوعية الخدمات. (OCDE, 2018, p. 27)

وتعرف صناديق الاستثمار على أنها وعاء مالي لتجميع مدخرات الأفراد و استثمارها في أوراق مالية، من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية، وفقا لرغبات المستثمرين و احتياجاتهم ودرجة تقبلهم للمخاطر، وباستخدام أحدث الأساليب العلمية في إدارة الأموال بما يعود بالفائدة على المنظمة التي تؤسس صناديق الاستثمار وعلى المدخرين وكذا الاقتصاد ككل. (محب خلة، 2011، صفحة 290) يضمن تمويل المشاريع من خلال صناديق الاستثمار عدم تحمل أية فوائد كونه قائم على مبدأ المشاركة في الخسارة والربح المحقق مع توزيع في المخاطر، كما يعتبر من الآليات التمويلية المثلى في مرحلة التأسيس والتوسع، كونه يضمن كذلك عنصر الخبرة المالية والإدارية. تحمل صناديق الاستثمار أربعة أشكال رئيسية هي: رأس مال المخاطر، صناديق النمو، الاستئناف باستخدام الرفع المالي، رأس مال الاسترجاع.

2-3- الشراكة بين القطاع العام والخاص: الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) هي طريقة لتمويل المشاريع السياحية، حيث يتم تمويل وتشغيل هذه المشاريع من خلال الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. تعتبر شراكات القطاعين العام والخاص ترتيبات بين الشركات الحكومية والقطاع الخاص لغرض الاستثمار المشترك في مشاريع مثل بناء أو تحسين مرافق الإقامة والترفيه والمطارات والموانئ والسكك الحديدية، وهي تتميز بتقاسم مبلغ الاستثمار، والمخاطر والمسؤولية والإيرادات بين الشركاء. من أهم أسباب اللجوء للتمويل من خلال عقود الشراكة نجد الأزمات التي تؤدي إلى ارتفاع في عجز الميزانية العمومية وتفاقم الدين العام وإلى انخفاض مداخيل البلدان من العملة الصعبة.

2-4- القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر: الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة. (أبو قحف، 2003، صفحة 260)

أما القروض الأجنبية فهي شكل آخر من أشكال التمويل باعتبارها قروض أو اكتتاب في سندات للحكومات الأجنبية أو الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة فيها دون أن تعطي الحق في الإدارة، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو اتخاذ قرارات من لدن هؤلاء الأجانب. (مصطفى و بن سانية، 2014، صفحة 254)

3- تجارب دولية في تمويل الاستثمار السياحي.

خصت كل من الدول المتخلفة، الناشئة والمتقدمة الاستثمار السياحي بآليات تمويلية بنكية إلى جانب آليات تمويلية مرافقة وداعمة للتمويل البنكي، وفيما يلي سنعرض بعض التجارب الدولية في هذا المجال ونحلل هذه الأخيرة بغية استنباط مكامن الضعف والقوة والاستفادة منها في التجربة الجزائرية.

3-1- تجارب دول المغرب العربي في تمويل الاستثمار السياحي: من بين تجارب دول المغرب

العربي في التمويل البنكي للاستثمار السياحي، نجد تجربة كل من المغرب و تونس. حيث تظهر إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة لسنة 2018 أن المغرب يتصدر قائمة الدول الإفريقية من حيث عدد السياح الوافدين إليه، في حين تحتل تونس المرتبة الثالثة إفريقيا، من حيث عدد السياح الوافدين إليها. (World Tourism Organization, 2018, p. 18) يعتمد كل من الاقتصاد المغربي والتونسي بشكل كبير على القطاع السياحي، حيث بلغت عائدات السياحة في المغرب بالعملة الصعبة نهاية 2018 ما يعادل 7.64 مليارات أورو مقابل (6,16 مليار أورو)، لسنة 2017 و (5,67 مليار أورو) في 2016 (مرصد السياحة المغربي، 2019)، مشكلة بذلك 7 % من الناتج الداخلي الخام، كما تعد أحد أهم مصادر التشغيل كونها توفر ما يقارب 750 ألف فرصة عمل. نفس الوضعية نجدها في الاقتصاد التونسي، حيث يساهم قطاع السياحة بنسبة 7% في إجمالي الناتج المحلي الخام، ويغطي نسبة 56% من العجز التجاري، ويمثل مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي للبلاد (KHLIF, 2006, pp. 375-394).

قبل 90 القرن الماضي وقصد التهوض بالقطاع السياحي اعتمد المغرب على البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة لتمويل الاستثمار السياحي على غرار البنك الوطني للتنمية السياحية، بنك التنمية الاقتصادية التونسي وصندوق القرض العقاري والفندقي والتي توفر نسبة تمويل تتراوح بين 50 و 60 %. لدعم التمويل البنكي للاستثمار السياحي أنشأ المغرب صندوق ضمان القروض بشراكة مع وزارة المالية وبنك المغرب والبنك الدولي والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، هدفه ضمان القروض البنكية متوسطة وطويلة الأجل والمخصصة لتمويل مشاريع الإيواء والتنشيط

السياحي، في حدود تتراوح بين 50 و 60 % من أساس القرض بالنسبة للمشاريع مما ضمن توزيع مخاطر تمويل المشاريع السياحية بين البنوك وصندوق ضمان القروض.

خلافًا للتجربة المغربية، تبنت البنوك في تونس تمويل الاستثمارات السياحية بنسب مرتفعة تتراوح قيمتها بين 85 و 90 % من قيمة الاستثمار وذلك في ظل غياب الآليات الضامنة والمرافقة للتمويل البنكي وعلى رأسها صندوق ضمان القروض لتتحمل البنوك التونسية لوحدها مخاطر الاستثمار السياحي. إمكانية التمويل خارج المنظومة البنكية تبقى محدودة مما أدى إلى ظهور مشكل الديون المتعثرة خاصة في ظل ضعف مؤهلات المستثمر الذي يهدف إلى الاستفادة من المزايا الحقيقية والجبائية مما أدى إلى ارتفاع حجم المخاطر المعنوي.

بعد التسعينات فتح المغرب المجال أمام كل المنظومة البنكية لتمويل الاستثمار السياحي لتقدم تمويلات أغلبها قروض فندقية كما أولى أهمية بالغة لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية لتمويل الاستثمارات السياحية كون التمويل البنكي لا يتجاوز 60 %، وبذلك تعتبر القروض الفندقية في المغرب كأداة لجلب أموال القطاع الخاص واستثمارها في القطاع السياحي. إلى غاية نهاية 2016، يتكون النظام البنكي المغربي من 24 مؤسسة بنكية منها 3 بنوك تشاركية وذلك من أصل 83 مؤسسة مالية (La Banque Centrale Du Maroc, 2016). رغم هذا التنوع السائد في هيكل المنظومة البنكية المغربية، إلا أن مساهمة التمويل البنكي للقطاع السياحي لا يمثل إلا 2,4 % من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، ويفسر ذلك بكون البنوك تصنف القطاع السياحي من القطاعات عالية المخاطر بسبب مشكل عدم تماثل المعلومات بين البنك والمستثمر مما أدى بالبنوك لفرض معدلات الفائدة مرتفعة وإرفاق القروض السياحية بحجم كبير من الضمانات لتغطية حجم المخاطر. يضاف لما سبق كون المملكة المغربية تعطي الأولوية للاستثمار في السياحة الراقية مع تهميش الاستثمار في السياحة المكثفة والسياحة الداخلية. ومن الواضح أن الصعوبات في الحصول على الائتمان فرضت ضغوطًا على الاستثمار، خاصة وأن الاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة المغربي لا يزال محدودًا، وأن 77 % من رأس المال المستثمر يتم تنفيذه من قبل السكان المحليين. و عموما يمثل الدين عاملا مقلقا آخر، المستوى الحالي للديون في القطاع أعلى مرتين ونصف من القطاعات الأخرى، التي تصل إلى 18 مليار درهم (2 مليار يورو).

لدعم التمويل البنكي للاستثمار السياحي، أنشأ المغرب ابتداء من العشرية الثانية من القرن الحالي، العديد من المبادرات أهمها شركات الاستثمار العقاري وصناديق استثمار، تتنوع هذه الأخيرة وتحمل عدة أشكال: صندوق رأس مال المخاطر، صندوق رأس المال الاسترجاع وصندوق

رأسمال النمو إلى جانب إنشاء صندوق خاص بالاستثمار السياحي الذي يعرف بـ"الصندوق المغربي للتنمية السياحية" وهو مجمع تمويل من القطاع العام أنشئ في عام 2011 لجذب الأموال وتوجيهها نحو مشاريع سياحية إقليمية محددة، بالشراكة مع ثلاثة مستثمرين خليجيين (قطر القابضة، وصندوق الجليل الاستثماري الكويتي، والاستثمارات العربية) والتي تتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقرا لها، حيث بلغت مساهماته في الاستثمار ما يصل إلى 20.8 مليار درهم (2.3 مليار أورو) في قطاع السياحة (oxfordbusinessgroup.com/analysis/morocco-sets-fund-support-investment-tourism-projects)، بالنسبة لتونس تشكل المنظومة البنكية في نهاية 2016 من 43 مؤسسة مالية منها 23 بنك 8 مؤسسات ائتمان إيجاري وبنكي أعمال (La Banque Centrale De Tunisie, 2016)، حيث بلغت نسبة القروض السياحية مقارنة بإجمالي القروض البنكية ما يعادل في المتوسط 50 % وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2017، كما استفاد القطاع السياحي في تونس من تمويل بنكي معتبر ومتواصل على مر السنوات، حيث بلغ عام 2011 إجمالي مبلغ القروض الموجهة للسياحة 21.473 مليار دينار تونسي، ليصل في عام 2017 ما يفوق 34.781 مليار دينار تونسي. رغم المشاكل التي كان يتخبط فيها الاقتصاد التونسي عملت البنوك على تمديد آجال تسديد القروض (أصول وفوائض) الممنوحة للقطاع السياحي المستفيدة من تسهيلات سنة 2015 التي يحل أجلها خلال سنة 2017 ويمكن تسديدها انطلاقا من بداية سنة 2018 على فترة تأخذ بعين الاعتبار قدرة كل مؤسسة.

خلافًا للتجربة المغربية، ينحصر الاستثمار السياحي في تونس في الاستثمار في البنية التحتية الفندقية على حساب باقي أشكال الاستثمار السياحي. (MOLLET & NEFFATI, 2004, p. 33) فالدولة التونسية ومن أجل النهوض أكثر بقطاعها السياحي، بادرت إلى وضع برنامج موجه لتطوير المؤسسات الفندقية وذلك قصد تأهيل مكونات القطاع السياحي، كما عملت على توفير آليات الدعم المالي لتحسين تمويل القطاع السياحي على غرار الصندوق التونسي للاستثمار صندوق ضمان القروض، الصندوق الوطني للضمان. ويبقى التساؤل اليوم حول مدى قدرة آليات الدعم والمواكبة التي تم إيجادها على تحسين تمويل الاستثمار السياحي. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018).

3-2- تجارب الدول الأوروبية في تمويل الاستثمار السياحي: تتعدد التجارب الناجحة للدول الأوروبية، المتقدمة منها أو الناشئة، في مجال دعم التمويل البنكي للاستثمار السياحي، وعلى رأسها نجد تجربة كل من فرنسا وتركيا.

في كلتا التجريبتين، تعتبر السياحة صناعة إستراتيجية، فهي تمثل بالنسبة لفرنسا 7 % من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف قرابة مليوني عامل. (Institut Montaigne, 2017) ، أما في تركيا فتعتبر السياحة القطاع الثاني في اقتصاد الدولة (بعد السيارات) ، وتولد 5 % من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر 15 % من الوظائف. (MALLET, 2007, p. 89)

عالميا، تحتل فرنسا المرتبة الأولى من حيث عدد السياح الوافدين إليها سنة 2019 والذي قدر بـ 86.9 مليون سائح كما تحتل المرتبة الثالثة عالميا من ناحية إيرادات القطاع السياحي بعد الولايات المتحدة وإسبانيا بـ 53.7 مليون أورو. (Ministère De L'économie Et Des Finances, 2018) في حين تعد تركيا الوجهة السياحية السادسة الأكثر شعبية في العالم وجذبت أكثر من 46 مليون سائح في عام 2018.

لبلوغ هذه المرتبة العالمية، أولت فرنسا اهتماما كبيرا بالاستثمارات في السياحة، والتي بلغت في سنة 2007 ما يقارب 10 مليار أورو، حيث تشكل الاستثمارات في قطاعي الإقامة والمطاعم 84 % من إجمالي الاستثمار السياحي، والتي توزع على الاستثمار في الإقامة بنسبة 50 % في الفنادق، و30 % في المساكن السياحية و20 % في أنواع أخرى من الإقامة. أما بالنسبة للاستثمارات في المرافق السياحية، فقد ذهب 36 % منها إلى مصاعد التزلج، و25 % إلى الحدائق الترفيهية، و21 % إلى الكازينوهات، و18 % إلى مراكز المؤتمرات والمعارض. (Conseil National Du Tourisme, 2010, p. 26) ، لتطوير البنية التحتية السياحية التي تتطلب رأس مال كبير، تتدخل البنوك الفرنسية بمنحها لقروض متوسطة وطويلة الأجل إضافة للائتمان الإيجاري خاصة العقاري منه. وتتميز العروض التمويلية التي تقدمها البنوك الفرنسية بمرونة كبيرة حيث تتم أقلمة المنتجات وفقا لاحتياجات المستثمر مثل تسديد القروض بشكل مرن يراعي موسمية النشاط السياحي خاصة على المستوى الجهوي أين يعد الممولون المحليون الأفضل تأهيلا لتمويل المشاريع السياحية خاصة في المناطق التي تشكل فيها السياحة نشاط رئيسي للمنطقة. لذا نجد أن المؤسسات المالية المتدخلة في المجال السياحي، والتي تتخذ قراراتها بشكل غير مركزي، تحوز على مستشارين ماليين لديهم معرفة جيدة بالقطاع ولديهم القدرة على تقييم بدقة المخاطر واقتراح منتجات مالية وفقا لاحتياجات الزائن، وذلك سعيا منها لتحقيق الفعالية ومعايير الجودة والتوزيع الجغرافي للاستثمار السياحي. (OCDE, 2018, p. 56) ، من أبرز البنوك الفاعلة في تمويل الاستثمار السياحي الفرنسي نجد البنك العمومي للاستثمار "Bpifrance" الذي يرافق البنوك في تمويلها للاستثمار السياحي من خلال ضمانه للقروض البنكية، كما يلعب دور الممول من خلال منحه لقروض متوسطة وطويلة الأجل، قروض فندقية وائتمان إيجاري. إضافة لما

سبق، أسس البنك العمومي للاستثمار صندوق استثمار متخصص في القطاع السياحي لمرافقة المؤسسات السياحية خلال مختلف مراحل نموها سواء من الناحية المالية أو من الناحية التسييرية. التمويل الذي يوفره الصندوق يحمل شكل المساهمة في رأس المال مما يعني المساهمة في مجلس الإدارة وبالتالي إثراء التجربة المالية والتسييرية للمؤسسة السياحية كما يحفز أيضا اللجوء للشراكة بين المتعاملين. (OCDE, 2018, p. 58)، البنك الفرنسي للاستثمار "Bpifrance" بتواجده في 42 منطقة يضمن التمويل والمرافقة تبعا لخصائص المنطقة مع العلم أن القرارات تتخذ على مستوى المنطقة و تمثل بالنسبة للمؤسسات السياحة أداة لتنمية القدرة التنافسية. (DARAGON, 2016, p. 39).

بالنسبة لتركيا، كان إنشاء بنك السياحة من أهم العوامل التي ساهمت في تطوير هذا القطاع في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، وأدت عمليات تطوير وإعادة هيكلة البنوك إلى وجود نظام بنكي متطور الأداء والذي يحتل المرتبة الثانية بين أكبر الأنظمة البنكية في الدول الأوروبية الناشئة بعد روسيا. ويمثل القطاع البنكي التركي 88% من إجمالي القطاع المالي للاقتصاد يوجد 49 بنكاً عاملاً في تركيا: هناك ثلاثة أنواع من البنوك في تركيا وهي: بنوك الإيداع، وبنوك التنمية/الاستثمار، والبنوك التشاركية والتي تمارس أنشطتها استناداً إلى النظام المصرفي الخالي من الفوائد بالتوافق مع مبادئ التمويل الإسلامية المقبولة عالمياً. (الحصول على التمويل السياحي في تركيا)، بالإضافة إلى القروض البنكية، يتيح سوق الانتماء التركي تمويل المشاريع من خلال شركات التمويل الإيجاري، فمعظم شركات الإيجار إما تملكها البنوك أو تابعة لها. كما تساهم البنوك المتطورة الدولية، على رأس هذه الترسانة البنكية نجد بنك التنمية التركي "Kalkinma" كواحد من أهم المبادرات العامة للتنمية والاستثمار البنكي في تركيا، لعب هذا الأخير دوراً رئيسياً في تنفيذ مشاريع مختلفة منذ عام 1975، وتوفير الدعم المالي لاستثمارات القطاع الخاص وإمكاناته في مجال ريادة الأعمال وتخصيص الموارد لتمويل الاستثمارات الرأسمالية الثابتة والتشغيلية، كما نجد بنك السياحة لجمهورية تركيا والذي يمنح القروض من مصادر أجنبية ويمول استثمارات سياحية مختلفة.

تعتمد فرنسا على الاستثمار الأجنبي والذي يبقى أقل من الاستثمارات الفرنسية في الخارج، أما تركيا فتعد أكبر دولة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا منذ عام 2012، حيث بلغت 8.29 مليار دولار أمريكي عام 2017. وقد تحسنت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا في ضوء تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمشاريع البنية التحتية الكبرى، في إطار عقود الإنشاء والتشغيل والنقل أو على أساس مماثل، والتدابير الرامية إلى تبسيط الإجراءات

الإدارية وتعزيز حماية الملكية الفكرية. للإشارة طورت تركيا خططها التنموية بشكل يعزز ويربط أكثر بين القطاعين العام والخاص على مر الزمن، بالتوازي مع إصلاحات قطاع السياحة، وانسحبت الدولة تدريجيا من دورها الرائد في جميع جوانب النشاط السياحي، تاركة مسؤولية أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المختلفة.

في الأخير نشير إلى أن الدول الأوروبية، المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي، تشترك في الاستفادة من العديد من البرامج الأوروبية المتعلقة بتوفير إمكانيات التمويل لقطاع السياحة، حيث يوفر الاتحاد الأوروبي التمويل المباشر من خلال المنح أو التمويل غير المباشر من خلال الوسطاء الماليين ومختلف "الصناديق الهيكلية والاستثمارية الأوروبية" ويتمثل أهمها في الصندوق الأوروبي للاستثمارات الإستراتيجية والصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية.

4- واقع التمويل البنكي للقطاع السياحي في ولاية بومرداس.

من أجل النهوض بقطاع السياحة وإكسابه وزنا اقتصاديا مهما في سياسة تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، لابد من تخصيص كافة الإمكانيات المادية والمالية اللازمة لذلك.

1-4- إجراءات تحفيز الاستثمار السياحي في الجزائر: الآلية الخامسة التي تبناها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025 هي مخطط تمويل السياحة، حيث أخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، وفي هذا الإطار تضمن مخطط تمويل السياحة: مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال، تخفيف إجراءات منح القروض البنكية والتمديد في مدة القرض. من أجل تجسيد آليات المختلفة للمخطط التوجيهي للسياحة أفاق 2025 على أرض الواقع تبنت أجهزة الدولة المختلفة مجموعة من الإجراءات من بينها أهمها ما يلي:

- المستثمرون الراغبون في إنجاز مشاريعهم وعصرنة منشآتهم السياحية في إطار مخطط الجودة السياحية على مستوى ولايات الشمال وكذا الولايات الجنوبية يستفيدون على التوالي من 3 % و 4,5 % من تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية حسب ما ورد في قانون المالية لسنة 2009 في المادة 79 .

- في إطار اتفاقيات مبرمة بين الوزارة المكلفة بالسياحة ومختلف المؤسسات البنكية تم منح امتيازات خاصة بتمويل المشاريع السياحية وهي كالتالي:

- المساهمة بأكثر من 60 % وقد تصل 80 % بالنسبة للمشاريع ذات الخصوصية والأولية؛
 - مدة التعويض 10 سنوات وأكثر، بمعدل تخفيض على الفائدة يقدر ب 03 سنوات وأكثر بالنسبة للمشاريع ذات الخصوصية والأولية؛
 - مدة دراسة الملفات تتراوح ما بين 40 إلى 60 يوم بالنسبة لإنجاز الاستثمارات، 30 يوم بالنسبة للمشاريع التي هي مستغلة؛
 - التسجيل في الصندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتمويل التجهيزات؛
 - إمكانية المساهمة في تطوير رؤوس الأموال وهذا بالشراكة مع مؤسسة الجزائر استثمار؛
 - تكليف مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بمرافقة و دعم الاستثمارات السياحية ويتعلق الأمر ب 4 البنوك العمومية، بنكين إسلاميين، وثلاثة بنوك أجنبية، إضافة إلى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجزائر استثمار.
- 2-4- التمويل البنكي للاستثمار السياحي في ولاية بومرداس:** تعد السياحة صناعة ناشئة ذات إمكانات هائلة وأمامها فرص كبيرة للنمو في ولاية بومرداس، الأمر الذي يستدعي توفير الدعم المادي و المالي من قبل المؤسسات ذات الصلة بالقطاع بما فيها البنوك من أجل مرافقة وترقية المشاريع السياحية.
- 4-2-1- تدخل المنظومة البنكية الجزائرية في تمويل الاستثمارات السياحية في ولاية بومرداس:** حسب الجدول الموالي، والمتعلق بالمشاريع السياحية التي استفادت من اتفاقيات مع البنوك في ولاية بومرداس وهذا لغاية شهر فيفري 2019، فقد بلغ عددها أربعة مشاريع سياحية من مجموع 53 مشروع سياحي بالولاية، أي نسبة التمويل البنكي للمشاريع السياحية بولاية بومرداس بلغت 7.5 %، بينما جل المشاريع المتبقية تعتمد في تمويلها على مصادر تمويل أخرى أغلبها ذاتية.

الجدول رقم (01): المشاريع السياحية التي استفادت من اتفاقيات مع البنوك في ولاية بومرداس.

المشروع	تاريخ موافقة الوزارة	البنك الممول	نسبة التقدم
فندق	2011/04/10	بنك البركة	90 %
قرية سياحي	2016/05/23	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	95 %
فندق	2011/05/12	البنك الوطني الجزائري	45 %

إقامة سياحية	2014/09/17	البنك الوطني الجزائري	75 %
--------------	------------	-----------------------	------

المصدر: (مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية بومرداس).

وهذه النسبة ضئيلة جدا، مقارنة بعدد المشاريع التي تعاني معظمها من مشكل تمويلي حاد، مما اضطرها للتوقف أو عدم الانطلاق بتاتا، راجع لعزوف البنوك وعلى رأسها البنوك الخاصة عن تمويل هذه المشاريع نظرا للمخاطر المحيطة بهذه المشاريع وطبيعة المشاريع في حد ذاتها، فهي بطيئة المردودية، إلى جانب محدودية دور صناديق الاستثمار حديثة النشأة في تمويل قطاع السياحة، وعدم تمكن الجزائر من جلب رؤوس الأموال الأجنبية.

ونلاحظ من الجدول رقم (01) قلة التمويل التشاركي مما يفسر عزوف عدد كبير من المستثمرين على التمويل البنكي الربوي بالولاية؛

حسب الجدول الموالي، الذي يتعلق بالتمويل البنكي للاستثمار السياحي في ولاية بومرداس، فإن التمويل البنكي يطغى عليه شكل القروض ولا وجود للتمويل الإيجاري، وفي ظل غياب كلي للمنافسة في مجال التمويل السياحي في ولاية بومرداس، وباستثناء المشروع الأول، فإن نسب التمويل ضعيفة جدا مما يستدعي وجود تمويل ذاتي مرتفع الشيء الذي يعيق العملية الاستثمارية، فالقروض الممنوحة لتمويل الاستثمار السياحي في الولاية غير كافية نظرا لطبيعة هذا النوع من المشاريع المعروفة بأنها ذات رأس مال مرتفع، القروض الممنوحة لتمويل الاستثمار السياحي في الولاية تبقى غير محفزة لسببين هما:

- منح قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لا تتناسب مع طبيعة الاستثمار السياحي مع ارتفاع أسعار الفائدة على القروض لتأمين درجة المخاطرة؛

- القروض المقدمة من قبل البنوك هي قروض متماثلة، فهي لا تفرق بين الأنشطة التجارية وبين الاستثمار في المشاريع الاقتصادية ذات المردودية المؤجلة، بل حتى الأنشطة التي تنتهي إلى نفس الفرع (فنادق، مطاعم، وكالات سفر، ...) يتم معالجتها بنفس الطريقة رغم اختلاف الحاجة إلى التمويل الخاص بكل نشاط.

الجدول رقم (02): التمويل البنكي للاستثمارات السياحية التي استفادت من اتفاقيات مع البنوك في ولاية بومرداس.

المشروع	تكلفة المشروع	مبلغ القرض	نسبة تمويل المشروع
فندق	482000000.00 DZD	337000000.00 DZD	70 %
قرية سياحي	300000000.00 DZD	100000000.00 DZD	33 %

فندق	785000000.00 DZD	235500000.00 DZD	% 30
إقامة سياحية	675000000.00 DZD	91050000.00 DZD	% 13

المصدر: (مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية بومرداس)

كما لاحظنا أيضا عدم وجود المرافقة القبلية والبعدية للمشاريع السياحية التي استفادت من القروض البنكية، خاصة في شقها الاستشاري والميداني، وأن قرار التمويل لا يتم في الولاية وإنما على المستوى المركزي.

يضاف لما سبق المبالغة في المطالبة بالضمانات مما أدى إلى نفور المستثمرين في الولاية من هذا النوع من الاستثمار، فرغم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة والتي تتعلق بتحديد الحد الأقصى للتمويل من طرف البنك للمشاريع بصفة عامة والتي تتم في إطار هيئات الدعم، لكننا نجد أن غالبية البنوك تتحفظ لتمويل المشاريع الاستثمارية السياحية، فمعظم البنوك توافق على منح القروض من خلال وضع شروط على المستثمرين والمتمثلة في طلب ضمانات تفوق في بعض الأحيان قيمة القرض وهذا راجع لارتفاع درجة خطر عدم التسديد، مما يجعل المستثمرين يعزفون على طلب القرض، وبعض البنوك تشترط شروط أخرى والمتمثلة في طلب كفالات حقيقة و هذا في حالات استثنائية ومن الصعب توفيرها من طرف المستثمر.

مما سبق نستنتج أن مساهمة التمويل البنكي في تمويل الاستثمارات السياحية في ولاية بومرداس، لم يرق إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى الطلب و الإمكانيات التي تزخر بها الولاية، وكذا السياسات الإصلاحية التي نفذتها الدولة في هذا المجال، وذلك رغم المقومات السياحية التي تتمتع بها ولاية بومرداس. عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها، يدل عن ضعف الدور الذي يقوم به صندوق ضمان القروض، مما أدى إلى صعوبة الحصول على القروض، فمعظم البنوك تضع إجراءات غير تحفيزية للاستفادة من القروض في هذا المجال.

5- تحديات التمويل البنكي لقطاع السياحة بولاية بومرداس.

بالنظر للنقائص التي يعاني منها الاستثمار السياحي في الولاية محل الدراسة، ومن أجل تمكين قطاع السياحة من لعب دوره المنوط به، لابد من إيجاد آليات تدعيمية جديدة تساند التمويل البنكي، وهذا ما تم الوقوف عليه في التجارب الدولية في هذا المجال ويكمن أبرزها فيما يلي:

5-1- البنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي: ضرورة إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشاريع السياحية، وتكييف الإجراءات التحفيزية لتخطي صعوبات الاستثمار في القطاع السياحي خاصة فيما يتعلق بمشكلة العقار السياحي، فالبنوك المتخصصة في السياحة والعقار

مثلا وعلى غرار البنوك التجارية الأخرى، لديها ميزة أكبر في تمويل الاستثمارات السياحية من خلال تخصصها في هذا النوع من الاستثمارات، وإحاطتها بكافة الجوانب المتعلقة بنجاح هذه الاستثمارات من مدة كافية تفوق العشر سنوات، وتناسب مع نوع كل مشروع على حدة، إضافة إلى المشورة والمرافقة المتخصصة التي توفرها للمستثمرين، وهذا ما وقفنا عليه في تجارب الدولتين الأوربيتين.

2-5- صناديق الاستثمار: تدخل صناديق الاستثمار في المجال السياحي ضروري للغاية، مما سيعمل على تنمية القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار السياحي من خلال تقديم تسهيلات مالية لمشروعات تتعلق بقطاع السياحة والأنشطة المنضوية تحته. تجارب الدول التي درسناها سواء المتخلفة، الناشئة أو المتقدمة تبرز الدور المتعاظم لصناديق الاستثمار خاصة تلك التي ترتبط بالأنشطة السياحية، وهو ما لاحظناه خاصة في التجربة الفرنسية. دون إغفال ضرورة العمل على تعميق الوعي الادخاري والاستثماري للجمهور بمختلف وسائل التوعية والاتصالات وتشجيع تجربة صناديق الاستثمار السياحية خاصة.

3-5- الشراكة بين القطاع العام والخاص: تعزيز وتفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والعام، والتي تعد واحدة من الطرق الفعالة لتحسين الاستثمار في قطاع السياحة من أجل الاستثمار المشترك بين القطاعين من خلال تسخير كل قطاع لمميزاته وإتمام بعضهما البعض لخدمة المشروع السياحي، وهذا من خلال تقاسم مبلغ الاستثمار وخفض التكاليف وتقاسم المخاطر والمسؤولية بين الشركاء، واعتمدت التجارب المدروسة على آلية الشراكة، كون قطاع السياحة يتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات الأولية، وهو ما توفره هذه الآلية ودون اللجوء للاقتراض ورفع الدين الحكومي كما يمكنها أن تكون مصدرا للإيرادات الحكومية. فالشراكة جيدة التصميم والتنفيذ تسمح بتحقيق مكاسب عديدة.

4-5- البنوك التشاركية: تتميز البنوك التشاركية بقدرتها على ابتكار صيغ تمويلية متعددة تختلف عن تلك التقليدية، وهو ما يحبذ شريحة كبيرة من المستثمرين المحليين و حفزهم على الادخار بصفة عامة، والاستثمار في المجال السياحي خاصة، حيث حققت كل من المغرب وتركيا بدرجة أكبر، تقدما ملحوظا في استعمال هذه الآلية بجانب التمويل التقليدي لقطاع السياحة، نظرا لاعتماده على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة واختياره للمشاريع السياحية الناجحة ذات المردودية والمحققة للمنفعة العامة في نفس الوقت. حيث تساهم في بعض المجالات السياحية كبناء المؤسسات المنشآت السياحية والمنتجعات والمساهمة في النقل بمختلف أنواعه، كما

تعمل على توفير ما يحتاجه المسافر من شيكات مصرفية وشيكات سياحية للسياح و عملات...الخ.

5-5- الاستثمار الأجنبي: الاعتماد على الموارد المحلية في تمويل قطاع السياحة تحدي كبير جدا في ظل عدم كفاية مصادر التمويل المتاحة، بينما الاستثمار الأجنبي يوفر إضافة إلى جانب رأس المال الأجنبي المستثمر، الخبرة التقنية السياحية التي تلعب دورا هاما لتطوير القطاع السياحي. ولقد بينت التجربة التركية، نجاعة هذه الآلية بعدما وفرت السلطات التركية بيئة استثمارية محفزة، وتبنت ترسانة من القوانين والتشريعات الموجهة لصالح المستثمرين الأجانب، والتي مكنتها من الحصول على جزء هام من التمويل للاستثمارات السياحية الضخمة والمتنوعة.

5-6- تفعيل دور صندوق ضمان القروض: توسيع قاعدة القروض المضمونة من طرف صندوق ضمان مخاطر القروض إلى جانب إقحامها في العملية التمويلية ومرافقة المشاريع الاستثمارية.

الخلاصة :

من خلال دراستنا لواقع وتحديات التمويل البنكي لقطاع السياحة في ولاية بومرداس، وقفنا على عجز هذا الأخير في تمويل الاستثمارات السياحية في ولاية بومرداس كما ونوعا، وهو محدود للغاية لا يتناسب مع الإمكانيات التي تزخر بها هاته الولاية السياحية، وهذا بالرغم من الإصلاحات التي عرفها تمويل القطاع السياحي ضمن المخطط التوجيهي للسياحة 2030 ، ناهيك عن انفراد هذا النوع من التمويل للاستثمارات السياحية، في ظل غياب آليات تمويلية أخرى تدعمه في تمويله للنهوض بقطاع السياحة في الولاية، حيث تم التطرق في بداية الدراسة لمختلف الخيارات المتاحة لتمويل قطاع السياحة، والتي لاحظنا استعمالها بدرجات متفاوتة، في دراستنا للتجارب الدولية لبعض الدول المتخلفة والمتقدمة، في مجال دعم التمويل البنكي لقطاع السياحة.

نرفض الفرضية الأولى للدراسة، لأن المشكل هو ضعف المنظومة البنكية وعدم قدرتها على مرافقة المستثمر في هذا القطاع ، ولقد أثبتت التجارب التي درسناها أن النهوض بالقطاع السياحي يستدعي وجود منظومة بنكية قوية. أما الفرضية الثانية فيمكن تأكيدها، حيث يمكن الاستفادة من آليات تمويلية جديدة، استعملتها بعض الدول الناشئة كتركيا والمتقدمة كفرنسا أهمها: البنوك المتخصصة في السياحة، صناديق الاستثمار العامة والمتخصصة، حتى الاستثمار الأجنبي المباشر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لكن قبل ذلك يجب إعادة هيكلة النظام البنكي.

تتمتع ولاية بومرداس بكل المقومات السياحية اللازمة لكنها تعاني من نقص فادح من جانب التمويل والمرافقة البنكية، مما يعيق هذه الولاية الساحلية والسياحية بامتياز من لعب دورها في النهوض بقطاع السياحة وتحقيق التنمية المرجوة في هذا القطاع الاستراتيجي الواعد. في الواقع ، أصبحت جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر تنافسية للغاية، لتقديم حوافز أكثر سخاء وجذابة للمستثمرين المحتملين، كما يحتاج إلى نهج متكامل وبيئة متجانسة مع أهداف محددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،بالإضافة إلى ذلك، ينظر المستثمرون في عوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية السليمة وممارسات العمل الجيدة للبيئة والقوى العاملة الماهرة والاستمرارية في السياسات وكذلك الوصول إلى السوق، لذلك تحتاج هذه العوامل إلى الاهتمام المناسب للتغلب على التحدي المتمثل في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد. المساعدات الخارجية (الدولية أو الحكومية)، والتمويل الحكومي أمران حيويان لتطوير السياحة، كما لعبت القروض من المؤسسات/الوكالات الدولية والمتعددة الأطراف وكذلك القروض من البنوك المحلية والمؤسسات المالية دورا مهما في تطوير صناعة السياحة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أمينة عبد الاله حليوص. (2014). أهمية الائتمان الايجاري في تفعيل النشاط المؤسسي (المجلد العدد التاسع والثلاثون). العراق: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
2. توفيق محب خلة. (2011). الهندسة المالية الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار (المجلد الطبعة الأولى). مصر: دار الفكر الجامعي.
3. الطاهر لطرش. (2003). تقنيات البنوك (الإصدار ط2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. عبد السلام أبو قحف. (2003). اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. مصر: دار الجامعة الجديدة.
5. عبد اللطيف مصطفى، و عبد الرحمان بن سانية. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية (المجلد الطبعة الأولى). لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
6. عبد المعطي رضا الرشيد، و محفوظ أحمد جودة. (1999). إدارة الائتمان. عمان، الأردن: دار وائل للطباعة و النشر.

المقالات في مجلة علمية:

1. عواطف محسن. (2017). دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الصندوق الجهوي ورقلة (2015-2004).
المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد السادس).
- إيهاب مقابلة. (2017). برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
العدد 137.

التقارير:

1. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2018). التقرير السنوي لمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018. تونس.

المواقع الالكترونية:

1. الحصول على التمويل السياحي في تركيا (n.d.). Retrieved 01 29, 2020, from <http://v1.invest.gov.tr/fr-FR/investmentguide/investorsguide/Pages/FinancingABusiness.aspx>
2. مرصد السياحة المغربي. (2019). أرقام عن السياحة. تاريخ الاسترداد 23 08 2020، من www.observatoiredu tourisme.ma/tableaux-de-bord-nationaux

وثائق مختلفة:

1. مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية بومرداس. (بلا تاريخ). وثائق داخلية، مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية بومرداس.

المراجع باللغة الأجنبية:

➤ Livres :

1. DARAGON, N. (2016, mai). financement de l'investissement touristique - rhône-alpes tourisme. *guide du financement* . France.
2. KHLIF, W. (2006). L'hôtellerie tunisienne : radioscopie d'un secteur en crise. *L'Année du Maghreb* .

➤ Articles:

1. Cahiers français. (2016). *industrie du tourisme* (n° 393) . France: la documentation française.
2. MALLEY, L. (2007). Le tourisme en Turquie : de la manne financière aux changements de mentalités , La Découverte. *revue Hérodote, La Découverte*, , n° 127 (4e trimestre).
3. MOLLET, H., & NEFFATI, M. (2004). Économie du Tourisme : Quels acteurs ? Pour quel développement ? Le cas tunisien à la lumière de l'exemple hongrois. *no 125*.

➤ **Rapports:**

1. Conseil National Du Tourisme. (2010). *le poids économique et social du tourisme, conseil national du tourisme section de l'économie touristique*. france.
2. La Banque Centrale De Tunisie. (2016). *Rapport annuel de la banque centrale de Tunisie 2016*. Tunisie.
3. La Banque Centrale Du Maroc. (2016). *rapport annuel 2016*.
4. Ministère De L'économie Et Des Finances. (2018). *études économiques chiffres clés du tourisme édition 2018*.
5. OCDE . (2018). *Tendances et politiques du tourisme de l'OCDE "Développer les investissements et les financements propices à un tourisme durable"*.
6. OCDE. (2018). *Les politiques efficaces pour des investissements de qualité dans le tourisme* .
7. World Tourism Organization. (2018). *UNWTO Tourism highlights*.
8. World Travel & Tourism Council. (2019, March). *Travel & Tourism Economic Impact 2019* .

➤ **Sites internet :**

1. oxfordbusinessgroup.com/analysis/morocco-sets-fund-support-investment-tourism-projects. (s.d.). Consulté le 01 05, 2021.